

فيه احوال اول قيل ان هذا التعريف غير نافع لان نزل النعت واجاب ابن القيم
 مع شصيب لازم ان نضم في حقه الماني انصب حكمه هو لا يدخل المحر ودلالة انما يعرف بحكم
 عليه فاذا فيه دور واجب يمنع ذلك بل انما يعرف بعد معرفة كونه مضمونا بالثالث اورد
 على قوله فضلا انه قد لا يجوز صفة محض في زيد اقل ما واذا ربطتتم بضم جابرين وما خلفها
 الحوات والارض وما بينهما للعين واحسب ان ذلك عارض السماع اورد عن ابن عساق
 قد يحركها لبا الرزبه كما ذكره في الكافية والتسليم والعمود **قول الشذور** وحقها ان يكون
 كونه منتقلا مشتق هو في التفكير ومع ذلك انما انشغال فقال لل لازم على الاصح وقدره
 في الالفة فقال يعجب لئلا يستحقا وبرد عليه ان ذلك خاص بالمنه اما المولى فتكون مشتق
 وغير منتقل بكثره بل ان الشؤث شرط فيها ولم يتبين في الكافية ذكر الاشغال والاشغال
 ونه ابو حيان على انه لا يخص المشتق من المصدر بل المشتق من الالف في المصدر كذلك يجوز
 اظفر اي طول لا طار ويطين مستحق وبها مستشرق من الحجر والشير **قول الالفة**
 وكثيرا يجوز في شؤ في سدى اول انك كلف كجر مدا بكذا يد بيد وكزيد اسدي
 كاسد اقترع على ثلاث مواضع الدال عاشره على معاقل وعلى تشبيه وزاد في التسليم
 ما دل على ترتيب كما دضوا ارجلا رجلا او اصاله الشئ نحو هذا اها ملك حديدا او فعمية
 نحو هذا حديد خاتما او نوحية نحو هذا ابرش الطيبة رطبا او وضعا نحو ابرش اسود او
 قدرته مضاف نحو وقع المصطرعان عدلي غير ان مثل وزاد في الكافية ما دل على ان يفضل
 على غيره كما جحد فلما اجمل من على كظلا وما دل على ان يقيس كاقسم المالك اثنان فالجموع
 اثنتي عشرة سورة قوله ومصدر شكره يقع بكثرة قال ابو حيان انه ينقاس كالقدر
 دليل ان ينقاس وليس كذلك وقد اجمع البصريون والكوفيون على قصره على السماع وليس له
 في الكافية وسبيل المنقوم والتسليم واستثنى ثلثة انواع ينقاس منها الاول استأجر
 عالما والثاني يجوز يد يهض شوا والثالث اما عالما فعالم ثم رجع في شرحه ان الالف يفتق
 به كالحال ورج ابو حيان ان الالفين نصب على التمييز فبع هذا الاستثناء قوله
 والعمادة للشذور ان يكون صاحبها معرفة هو داي الجمور لكن سمي به يجوز كونه نكرة
 قيا سائلا شرط ولم يستثن ابن الحاجب شيئا سوى ما اذا خروا استثنى في الالف
 ما اذا اخصص او سبق لى وشبهه وفي الشذور ما اذا كان عاما او خاصا وزاد

قول

قول

قول

في التسليم

في التسليم والجامع ما اذا كان احكام حذوقه وما يولد نحو قوله وبني حاوية او كان الو
 على خلاف الاصل نحو هذا انا تحديدا وشا لكر فيه معناه نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين و
 نابع ابو حيان في الاشارة ان المشهور نصيب على التمييز قوله وسبق حال ما يحرف حرقا ابوا
 امته فقد ورد فيه امور الاول قال ابو حيان على الحالف المحرور يحرف غورا يابلا المحرور
 بالزائد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف واستثنى في العمدة ونه ما الزائد المحرور في قوله القليل
 نحو احسن نوبد مقبلا وكفى برحسا فانه لا يجوز التقديم على المحرور به الثاني قال ابو حيان
 هذا الذي يخالف فيه الناس من اجازته لا مستثناه الا قوله تعالى وما ارسلناك الا كقصد
 وهو يحتمل ان يكون احكام من كاف ارسلنا لك من الناس واذا طرق الالف لا يخالف سقط به
 الاستدلال وقد وافق ابن مالك على تصحيح اللف في ما به سب المنظم الثالث صرح في المنظم
 بان التقديم يجوز به ضعيف الرابع بقى عليه المحرور بلاضافة والرفوع والنصب فاما الالف
 فلا يقدم عليه الا ان كانت الاضافة غير محضه كذا ذكره المصنف في شرح التسليم وتقدم بوجها
 بانه ليس ما اضا فته غير محضه يجوز تقديمه على عليه نحو هذا مثل هند ضاحكة وان منع التقديم
 في الاضافة كحفة فوه عن جودنا الحالك صبر وليس كل ما اضافة محضه يجوز على الحالك منه
 فالك في اصلاح الكلام ان يقال يجوز تقديم احكام من المحرور بلاضافة اذا كانت في اول الرفع
 او النصب وصح ابن هشام في الجامع منع التقديم مطلقا فقال في مقدمه على صاحبها ان لم يكن
 محرور بلاضافة معنوية اتفاقا ولفظية على الالف وكذا صح ابن مالك في شرح العمدة اما
 الاخران فيجوز التقديم عليها مطلقا عند البصر من مالم يمنع مانع كما حصر نحو وما نزل المرسل
 الامثون زاد في العمدة او كرهه منصوصا بالمكان اوليت او فعل لتجرا او ضمير متصلا
 بصله الالف او بفعل وصل به حرف الخامس يجب تقديم الحالك في سورة وذلك اذا قرن
 صاحبه بقرينة بلاية نحو ما زيد هند اخوها او انقاد العر صاحب وزاد قوم ثانية
 وهوما اذا كان صاحب الحالك محمورا نحو ما قدم مسراعا ازيد وهذه الصورة جزم
 ايضا في الكافية الكبرى وشرحها سورة ثالثة ودر ابعه فقال ويجب ايضا تقديم الحالك
 على صاحبها وعمالها في نحو اها مسراعا تجيت وفي نحو ثمة تحملك سيرا اطيعتني طبا
 ويرد ما عدا الثاني على قول الكافية ولا على المحرور في الالف **قول الشذور**
 وثاني من الفاعل ومن المفعول يوم انصلا لثاني من المبتدا وهو داي الكونين